# تحديد الفروع الكفؤة والمنتجات الدينامكية لأجل تنويع الاقتصاد ودور الدولة في دعمها

فريدة لرقط*

**الملخص**

لقد أدى انهيار أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، إلى تراجع كبير في إيرادات الدول المعتمدة عليه في تحقيق مداخيلها ومن بينها الجزائر. وإن البحث عن الفروع ذات الكفاءة الإنتاجية القادرة على تقديم منتجات موجّهة للتصدير ، أصبح أكثر من ضرورة لتقليل الارتباط بالمحروقات، وتنويع الاقتصاد، حيث أكدت الدراسة أن هناك منتجات عديدة ذات دينامكية تصديرية تنتمي بالأساس إلى الصناعات الغذائية، والكيميائية، والمعدنية، والكهربائية، وهي الأكثر كفاءة إنتاجية. ويتمثل دعم الدولة في استهداف الفروع، والمنتجات المهمة بتشجيع الاستثمارات نحوها، ودعمها تكنولوجيا، وبرأس المال البشري المؤهل، لتكتسب مزايا تنافسية في الأسواق الدولية.

**الكلمات المفاتيح**: الفروع ذات الكفاءة الإنتاجية ؛ المنتجات ذات الدينامكية التصديرية ؛ تنويع الاقتصاد ؛ دعم الدولة.

***Résumé***

La chute des prix du pétrole depuis mi-2014 a conduit à une baisse des revenus des pays dépendant du pétrole dont l'Algérie. La recherche de branches pertinentes capables de fournir des produits dynamiques à l'exportation est devenue plus qu'une nécessité, et ce pour réduire la dépendance vis-à-vis des hydrocarbures et pour diversifier l'économie. L'étude a confirmé qu'il existe des produits dynamiques appartenant principalement à des branches des industries alimentaire, chimique, métallurgique et électrique. Le soutien de l'Etat consiste à cibler ces branches par les investissements et par l'appui technologique et en capital humain qualifié, ce qui permettra d'acquérir des avantages concurrentiels sur les marchés internationaux

***Mots clés :*** Les Branches productives, Les Produits dynamiques, La Diversification de l'économie, Le Soutien de l'Etat.

***Summary***

The fall in oil prices since mid-2014 has led to a significant decline in the revenues of oil-dependent countries, including Algeria. The search for relevant industries able to provide dynamic export products has become more than a necessity, to reduce dependence on hydrocarbons and diversify the economy. The study comes to confirm that there are many dynamic products mainly belonging to branches of food, chemistry, metallurgy, and electrical industries. State support consists of targeting these branches through investment and technological support and skilled human capital, which will enable them to acquire competitive advantages in international markets.

***Keywords:*** Productive Branches, Dynamic products, Diversification of the economy, State support.

* أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1

**مقدمة**

لقد أدى تراجع أسعار النفط ، منتصف سنة 2014م، وخاصة مع نهاية 2016م، إلى تراجع إيرادات الصادرات النفطية ، وتسبّب ذلك فى عجز تجاريّ لأوّل مرّة منذ سنة 2000م ، قُدّر بحوالى 17 مليار دولار[1] ، انخفض على إثره معدّل تغطية الواردات إلى 68% بعد أن كان 107% سنة 2014م، و120% سنة 2013م، و240% سنة 2000م. لقد تسبب انخفاض الإيرادات من الصادرات فى عجز الميزانية بمقدار 15,4 % من الناتج المحلى الإجمالى ، تطلبت تغطيته اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي انخفضت مدخراته من 5563,5 مليار دينار نهاية 2013 إلى 2072,2 مليار دينار نهاية 2015 ، أي بانخفاض قدره 68,2% [2].

**إشكالية البحث**

إن استمرار تدهور أسعار النفط ، ومنه استمرار عجز ميزان المدفوعات ، سيدفع بالاقتصاد الجزائري إلى الاستـدانة فى آجال قريبة ، هذا ما يؤكد فى كل مرة أنه لا بديل عن تنويع الاقتصاد ، والمداخيل خارج قطاع المحروقات. إنّ تنويع الاقتصاد يستلزم تحديد الفروع والمنتجات التى يمكنها المساهمة فى تحسين المداخيل من الصادرات. وعليه ، فإن الإشكالية تتمحور حول معرفة تلك الفروع والمنتجات التى يجب دعمها وترقيتها. ومنه ، فإن سؤال الإشكالية يتمثل في:

**ما هى الفروع الكفؤة والمنتجات الدينامكية التى يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد، ومنه الصادرات خارج قطاع المحروقات؟**

**فرضية البحث**

يتميّز الاقتصاد الجزائري بقلة التنوّع فى إنتاجه ، وبالتالى فى صادراته ، إلاّ أن ذلك لا يعنى عدم قدرته على تحقيق التنوّع. وعليه ينطلق البحث من الفرضية التالية:

**رغم عدم تنوّع الاقتصاد الجزائري، فإنه توجد صناعات، وبالتالى منتجات يمكن الاعتماد عليها فى تنويع الإنتاج؛ أي إمكانية التصدير.**

**منهج البحث**

للإجابة على الإشكالية ، والتأكد من صحة الفرضية من عدمها ، سنتبع المنهج التحليلى باستخدام مجموعة من المؤشرات. إن اختيار المنتجات يعني اختيار القطاعات أو فروعا منها. لهذا سنبحث فى الفروع الإنتاجية التى تكون منتجاتها أقدر على أن تكون صادرات محتملة. كما سنبحث فى الصادرات الفعلية لتحديد المنتجات الدينامكية. وعليه ، سنستخدم المؤشرات التى تخدم البحث ، وهى المؤشرات الإنتاجية ، وأهمها هيكل القيمة المضافة ، والمؤشرات التجارية وأهمها تطوّر قيمة الصادرات ، والميزة النسبية الكامنة ، ومعدّل نمو الصادرات ، ومعدّل نمو حصة الصادرات.

ستتم معالجة الإشكالية من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** دور الدولة في دعم الصناعات الوطنية.

**المبحث الثاني**: هيكل القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية.

**المبحث الثالث:** هيكل الصادرات خارج المحروقات.

**المبحث الرابع:** المنتجات الدينامكية في الأسواق الدولية ودور الدولة في دعمها.

**المبحث الأول: دور الدولة في دعم الصناعات الوطنية**

إن تقوية تواجد المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية يكون بتحسين تنافسيتها ، وينطلق تحسين هذه الأخيرة من وجود سياسة صناعية محددة الأهداف والآليات ، تدعم الصناعات ومنتجاتها التي تواجه منافسيها في الأسواق الدولية.

والدعوة إلى تحرير التجارة الدولية ، تستند إلى منافع حرية التبادل التي أقرتها النظرية الكلاسيكية ، والنيوكلاسيكية للتجارة الدولية. وتتحقق المنافع الاقتصادية (الرفاه الاقتصادي للشعوب) لحرية التبادل ، إذا تحقق فرض تمتّع الأسواق بالمنافسة التامة التي ستجعل قوى السوق قادرة على التخصيص الأمثل للموارد. ويُؤكد الواقع ، أن الأسواق المحلية والدولية لا تتمتّع بالمنافسة التامة (وجود أشكال الاحتكارات الناتجة عن وجود اقتصاديات الحجم المتزايدة). ومنه ، تصبح تلك الأسواق غير كاملة (عدم كمال الأسواق) وغير قادرة على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ، ممّا يستلزم تدخل السلطات العمومية.[3] وتتدخل الدول للتأثير على التوازن لصالح مؤسساتها ، وقطاعاتها عن

طريق أدوات السياسة الصناعية، والتجارية لتحويل المكاسب من القطاعات المنافسة إلى القطاعات الوطنية.

لم تركّز تفسيرات التجارة الدولية على هيكل السوق أو المنافسة إلاّ في الثمانينيات، ومن أشهرها نموذج BRANDER ET SPENCER (1983) وقبلهما KRUGMAM (1979 )، حيث ينص النموذج على أنه في إطار احتكار القلة، يمكن أن تكون هناك سياسة تجارية، أو صناعية استراتيجية للتغلّب على تشوّهات السوق واستغلال الفرص المتاحة لتحقيق مكاسب لتلك الصناعات، ومنافع للدول التي تضعها، وهو ما يبرر تدخل الدولة لدعم صناعاتها[4]

وتؤدي الصناعة دورا حاسما في تحقيق النمو الاقتصادي خاصة في الأجل الطويل، ولهذا فإن دعمها وحمايتها من المنافسة يصبح ضروريا، ويُؤكد الواقع أن معظم الدول تقوم بدعم بعض صناعاتها، لتجعلها تتمتّع بمزايا إنتاجية وتجارية وبالتالي تنافسية على الصناعات المنافسة. إن الدول المتقدمة ورغم أنها هي التي تدعو إلى مبدأ التحرير، فإنها ومنذ الثورة الصناعية قامت بحماية صناعتها، بفرض رسوم عالية على الواردات وكذلك بمنع انتقال ابتكاراتها إلى الدول الأخرى، وهي مستمرة في حمايتها إلى اليوم من خلال خرق مبادئ الاتفاقيات المتعددة لتحرير التجارة الدولية (في إطار المنظمة العالمية التجارية)، وكذلك من خلال القيود غير الجمركية، لتجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية. وإذا كان تدخل الدولة ودعم الصناعة مبررا نظريا بالنسبة للدول المتقدمة، فهو أكثر تبريرا بالنسبة للدول النامية.

إن إقامة صناعة ناشئة (لوجود مزايا نسبية معيّنة) خاصة في الدول النامية، يتطلّب وقتا طويلا للتغلّب على ارتفاع التكاليف في مرحلة الانطلاق، والوصول إلى الحجم الأمثل الذي يسمح بتحقيق الأرباح. وعليه، فإن تدخل الدولة بواسطة السياسة الصناعة والتجارية يصبح ضروريا لحمايتها حتى تصبح قادرة على المنافسة. تحتاج الشركات المبتكرة أيضا إلى تدخل الدولة من أجل حماية ابتكاراتها، فتكاليف البحث والتطوير لا يمكن استرجاعها، وتحقيق الأرباح منها في ظل مبدإ الحرية، لأن الشركات الأخرى في هذه يمكنها الاستفادة من التكنولوجيات المُطوّرة دون أن تتحمّل تكاليف البحث.[5] وحسب (SCHUMPETER1933) وكذلك (ARROW 1962 ) إذا انتشرت الابتكارات دون حماية (عن طريق تشريعات حقوق الملكية الفكرية) فإنه سيختفي الدافع من وراء البحث وسيتأخر معه التطوّر التكنولوجي.[6]

إن وضع سياسة تجارية استراتيجية حسب ( LEVINSON 1988) يستلزم؛ أولاً تحديد الخصائص التي يجب أن تتمتّع بها صناعات معيّنة حتى تحقق المساعدات الحكومية المنافع من الناحية الاقتصادية،[7] ويُؤكد (JACQUEMIN 1992) أن معظم الصناعات هي مهمة من خلال التشابكات التي تخلقها، وتستطيع أن تكون قطاعات استراتيجية أو ذات تكنولوجية عالية في يوم ما، وبالتالي من الصعب تحديد الصناعات الاستراتيجية من ناحية المنافع الاقتصادية. إلاّ أن اعتماد النظرة التجارية التصديرية يسمح بتحديد الصناعات، أو الأنشطة التي تقدم منتجات ديناميكية أكبر في التجارة الدولية،[8] والتي يجب استهدافها. يعني الاستهداف (Le Ciblage)[9] تفضيل وتدعيم وتطوير بعض الصناعات أو فروع منها، يرى البلد أنّها ذات أولوية، ويكون ذلك عن طريق توجيه الاستثمارات للفروع المختارة، وتوفير الحماية لها، ودعم الصادرات، وتوفير المناخ المناسب من أجل رفع إنتاجيتها، وذلك بتوجيه وتفعيل المحدّدات المهمة خاصة التكنولوجيا، والعمالة الماهرة لخلق مزايا تنافسية وطنية، وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية.

وتهدف السياسة الصناعية بشكل جوهري إلى دعم تنافسية الصناعات الوطنية، فالتنافسية كما يعرّفها (PORTER 1990): "**هي مجموع التدخلاّت الحكومية التي تشمل في الوقت نفسه تدخلاّت في محيط الأعمال الضروري، لتشجيع تطوّر نسيج المؤسسات وتحسين التنافسية، وتدخلاّت مباشرة تمس المؤسسات المستهدفة في قطاعات قليلة، ولكن محدّدة لأجل مساعدتها على إزالة الاختناقات والعيوب العديدة للسوق**".[10] كما تُعرّف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2002) التنافسية بـ" **قدرة البلدان على التواجد في الأسواق الدولية والمحلية بتطوير القطاعات، والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، والمحتوى التكنولوجي العالي**".[11] ومن خلال التعريفين السابقين ( وكذلك تعاريف أخرى للتنافسية) ترتبط سياسة دعم الصناعة وتنمية القدرات الإنتاجية بالسياسة التنافسية والسياسة التكنولوجية (ومنه تنمية القدرات البشرية القادرة على إنتاج وتطوير التكنولوجيا عن طريق السياسة التعليمية). وتعتبر التكنولوجيا محدّدا أساسيا في تطوّر الصناعات حسب RODRICK ،[12] ممّا يستلزم تدخل الدولة لبناء القدرات التكنولوجية التي تؤدي إلى بناء القدرات التنافسية، ويُبرّر

ذلك بأن اقتصاد السوق غير قادر لوحده على تعميم مستويات مُثلى للاستثمار في الابتكار والتطوير التكنولوجي، الذي سوف تنعكس تأثيراته الإيجابية ليس فقط على الصناعة ولكن على الاقتصاد ككل، وتضع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، السياسة التكنولوجية في قلب السياسة الصناعية ومنه السياسة التنافسية.[13]

وعليه، يتّضح أنّ دراسة التنافسية ترتبط باتجاهين:[14]

الأول: إنتاجي ويتعلق بالقيمة المضافة العالية والتي تعتبر أكثر المؤشرات تعبيرا عن القدرات الإنتاجية، أو الكفاءة الإنتاجية لاقتصاد ما، والتي تمثل أهم محدّدات التنافسية (القدرة على إنتاج السلع والخدمات).

الثاني: تجاري، والذي يعبّر عن الكفاءة التجارية، حيث يستعمل من بين عدّة مؤشرات هيكل الصادرات، والميزة النسبية، ومعدّل نمو الصادرات، وكذا معدّل نمو حصة الصادرات.

**المبحث الثاني: هيكل القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية**

تُعتبر القيمة المضافة مؤشرا على توليد الثروة، ومن ثم فإن القطاعات الأكثر مساهمة في القيمة المضافة تكون هي الأكثر قدرة على خلقها. إن قدرة القطاعات على تحقيق المداخيل في السوق الداخلية، يعني أنها استطاعت اجتياز عقبة منافسة الواردات، وبالتالي، يمكنها اجتياز عقبة منافسة المنتجات المماثلة في الأسواق الخارجية، إذا تم دعمها. وحتّى يتّضح المقال، نستوقف بالتّحليل في هذا المبحث، القطاعات الأكثر مساهمة في القيمة المضافة.

**المطلب الأول**

**اهتمام الجزائر بتنويع الصادرات والمداخيل خارج المحروقات:** إن إشكالية عدم تنوّع الصادرات الجزائرية ليس طرحا جديدا، إذ دائما ما كانت تسعى الجزائر إلى تنويعها، ويندرج سعي الجزائر لترقية الصادرات في إطارين، هما:

- **الإطار الأول**: وهو مسعى نابع من قناعة الجزائر بضرورة تنويع الاقتصاد، وكان ذلك خلال السبعينيّات عندما بدأت مسارها التصنيعي، حيث تأكد هذا التوجّه في ميثاق 1976 الذي نص على ما يلي "**... وبهذا تجد الصناعة لدى السوق الوطنية الدعم الضروري للتغلب على المشكلات المرافقة لانطلاقها واستكمال نضجها، وعليها أن تستفيد من هذا الدعم لتجويد منتجاتها وخلق الظروف التي تمكّنها من دخول المنافسة لتحتل موقعها من السوق الدولية، وذلك في نطاق ما يُبذل من الجهود لتنويع صادرات البلاد والانتقال بالجزائر من مرحلة المواد الأولية إلى مرحلة تصدير المنتجات المصنعة**".[15]

- **الإطار الثاني**: وفرضته المتغيّرات الدولية التي أثرت على اتجاه أسعار النفط نحو الهبوط، وكان ذلك بداية سنة 1986 عندما أُلزمت الدولة على مراجعة سياسة اعتمادها شبه المطلق على تصدير المحروقات، تجلى ذلك في الميثاق الوطني لسنة 1986 عندما نص على ما يلي: "**يجب توفير الشروط الملائمة لجعل الصناعة الوطنية خارج المحروقات مصدرًا دائما للتراكم، ونظرًا لهيمنة القوى على السوق الدولية، فإنه يتعين على الصناعة الوطنية أن ترفع من مستوى منافستها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلاّ بالاستعمال الأمثل لأداة الإنتاج طبقا للمقاييس الدولية**".[16] تخلّت الجزائر بعدها عن هذا التوجّه عندما تحسنت مؤشراتها الكلية، وبدأت أسعار النفط ترتفع، خاصة خلال الفترة الممتدّة ما بين 2000 إلى منتصف سنة 2014. ظهر نفس التوجه مرة أخرى مع منتصف سنة 2014 (انخفاض أسعار النفط مرة أخرى) حينها أعلنت الحكومة في جوان 2016 عن "**النموذج الجديد للنمو الاقتصادي**" والذي يمتد من سنة 2016 إلى أفاق 2030، إذ يعتمد في تحقيق النمو الاقتصادي على قاعدة إنتاجية وصناعية وطنية عصرية وتنافسية عن طريق تحسين مناخ عمل المؤسسات.[17]

**المطلب الثاني: القطاعات المنتجة في الاقتصاد الجزائري:** يتم قياس ذلك من خلال مساهمة القطاعين الفلاحي، والصناعي في القيمة المضافة الإجمالية، والتي تعتبر منتجاتهما قابلة للتصدير، إذ يسمح هيكل القيمة المضافة بالاستدلال على القطاعات ذات الأولوية.

**الفرع الأول: هيكل القيمة المضافة الإجمالية:** يوضح الجدول التالي مساهمة مختلف القطاعات في القيمة المضافة الإجمالية.

**الجدول 1: توزيع القيمة المضافة بين القطاعات للفترة 2011-2015**

| البيانات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| المحروقات | 38,2 | 36,6 | 32,2 | 29,1 | 20,5 |
| الفلاحة | 8,6 | 9,4 | 10,6 | 11,1 | 12,7 |
| الصناعة | 4,8 | 4,8 | 5,00 | 5,2 | 5,9 |
| باقي القطاعات | 48,4 | 49,2 | 52,2 | 54,6 | 60,9 |

**المصدر**: ONS: «les comptes économiques de 2001 à 2015». Août 2016, P.26

يتميّز الاقتصاد الجزائري باعتماده على قطاع المحروقات في تحقيق الثروة، حيث يُظهر الجدول استحواذ القطاع على أعلى النسب، ولكن بسبب تراجع إنتاج النفط والغاز والأنشطة الأخرى للتكرير والتمييع منذ سنة 2006[i] فإن مساهمة القطاع في خلق القيمة المضافة قد تراجعت، وهو ما يّوضحه نفس الجدول السابق حيث انخفضت النسبة من 38.2% إلى 20.5% بين 2011 و2015. عندما انخفض معدّل النمو الاقتصادي سنة 2013 إلى 2.8% بعد أن كان 3.1% سنة 2012 تسبب قطاع المحروقات في ذلك الانخفاض بنسبة 69.2 %. (كل قطاع ساهم في الانخفاض بنسبة معينة، ولكن كان بسبب قطاع المحروقات بشكل أكبر بسبب تراجع نشاط الإنتاج والتكرير).[18]

وتقاس كثافة التصنيع بدرجة مساهمة القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحسب بيانات الجدول، فإن تلك الصناعات لم تساهم إلاّ بنسب ضعيفة ومتناقصة كل سنة، وهي نسبة متواضعة حتى عند مقارنتها بالدول النامية. يدل ذلك على ضعف درجة تصنيع الاقتصاد الجزائري، واعتماده على قطاع المواد الأولية الذي يظهر تخصّصه فيه، أي سيطرة الإنتاج الريعي على الإنتاج الحقيقي.

إن ما يزيد الأمر سوءً أن الجزائر لا تمتلك التأثير في السوق النفطية، حيث تشير الإحصائيات لسنة 2015 أنها مثلت 3,64% من إنتاج دول الأوبك و1,47% من الإنتاج العالمي، كما أنها لا تمتلك إلاّ 1,21% من احتياطي دول الأوبك و0,94% من الاحتياطي العالمي.[19] رغم أن مساهمة قطاع الفلاحة وخاصة الصناعة تعتبر ضعيفة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، إلاّ أن أهميتهما من حيث القدرة على تحقيق المداخيل والتراكم يفرض تنميتهما، وإن كان في بعض فروعهما فقط.

**الفرع الثاني: هيكل القيمة المضافة خارج المحروقات**: إن استبعاد تأثير قطاع المحروقات على هيكل القيمة المضافة يُظهر بشكل أفضل أهمية القطاعين الفلاحي والصناعي، وهذا ما يبيّنه الجدول الموالي:

**الجدول 2: مساهمة الفلاحة والصناعة في القيمة المضافة خارج المحروقات**

| البيانات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 13,9 | 14,8 | 15,7 | 15,6 | 15,9 |
| الصناعة | 7,8 | 7,6 | 7,4 | 7,4 | 7,4 |

**المصدر:** ONS: «les comptes économiques de 2001 à 2015» N° 750, Août 2016, P.26

تبقى مساهمة القطاع الفلاحي أفضل من القطاع الصناعي، حيث تحسّنت قيمته المضافة من 1183,2 مليار دينار إلى 1936,4 مليار دينار بين 2011 و2015، كما بلغ معدّل نموه 6,4% بين 2014 و2015 وبالتالي فهو يأتي في المرتبة الثانية من حيث خلق الثروة. يعتمد القطاع الفلاحي في الجزائر على الظروف المناخية، لهذا فالإنتاج الفلاحي يتميّز بالتذبذب الشديد، كما لا يضم القطاع سوى 5805 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي ما يمثل 1,1% من المجموع الكلي.[20] رغم ضعف مساهمة القطاع الصناعي التحويلي، إلاّ أن معدل نموه تحسّن سنة 2015 وأصبح 4,8% بعد أن كان 3 % سنة 2014، وكون القطاع الصناعي يدعم النمو في الأجل الطويل، وأفضل القطاعات مشاركة في السوق العالمية، يجعلنا نبحث عن ما يُشير إلى إمكانية تنميته حتى وإن كان في بعض الفروع، فالتخصّص اليوم أصبح في فروع معينة، وفي قطاعات سوقية محددة.

**الفرع الثالث: هيكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية:** من أجل إظهار الأهمية النسبية للقطاع التحويلي، وفي سبيل البحث عن إمكانية تنميته، فإننا ننسبه فقط لنتائج القطاع الصناعي، وليس للنتائج الإجمالية للاقتصاد، والتي على أساسها يمكن الاستدلال على الصناعات ذات الأهمية ومنه التي يجب تنميتها. والجدول التالي يُبين مساهمته في القيمة المضافة الصناعية:

**الجدول 3: هيكل القيمة المضافة للصناعات التحويلية**

| البيانات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| - الصناعات الحديدية والمعدنية* | 19,32 | 18,25 | 18,22 | 17,34 | 18,23 |
| - مواد البناء والزجاج | 16,07 | 14,22 | 14,07 | 14,02 | 13,67 |
| - الكيمياء والمطاط | 11,42 | 11,08 | 11,37 | 10,63 | 10,50 |
| - الصناعات الغذائية | 49,80 | 49,88 | 50,0 | 51,58 | 51,91 |
| - النسيج والألبسة | 2,90 | 2,62 | 2 | 2,35 | 2,31 |
| - الجلود والأحذية | 0,56 | 0,49 | 2,51 | 0,55 | 0,40 |
| - الخشب والفلين | 3,79 | 3,44 | 0,46 | 3,12 | 2,94 |
| | | | 3,31 | | |
| مجموع الصناعات التحويلية (مليون دينار جزائري) | 4654 | 5336 | 5706 | 6292 | 6813 |
| | 76,3 | 38,7 | 85,0 | 55,5 | 69,2 |

* الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية.

**المصدر**: تم حسابها اعتمادا على بيانات

ONS : «les comptes économiques de 2001 à 2015» N° 750, Août 2016, PP.14-17.

من بين الصناعات التحويلية تعتبر الصناعات الغذائية الأفضل مساهمة في القيمة المضافة واستحوذت على معظمها، كما نجد أن مساهمتها في تحسّن مستمر، إذ بلغ معدل نموها 5,8 % للفترة 2014-2015. تأتي بعدها الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية والتي بلغ معدّل نموها 10,5% للفترة 2014-2015 [21]، ثم صناعة مواد البناء والزجاج.

عموما نجد أن الصناعات الغذائية، والمعدنية، ومواد البناء، والصناعات الكيميائية تعبّر عن إمكانيات أفضل من باقي الصناعات، ويمكن استغلالها في تحسين القيمة المضافة، والدخل خارج قطاع المحروقات من السوق الداخلية، وكذلك من السوق الخارجية، ما بجعلها أكثر مساهمة في الصادرات. وتعتبر سياسة التقشف، وتقليص حجم الواردات، التي تفرضها الحكومة في الظروف الراهنة، فرصة للصناعات الوطنية من أجل أن تتطوّر من حيث زيادة الاستثمارات، وتحسين جودة المنتجات، واكتساب حصص سوقية أكبر في السوق المحلية. ومنه، تخفيض تكاليفها وأسعارها.

**ومنه، يمكن مبدئيا اعتبار الصناعات الغذائية، والمعدنية، ومواد البناء، والزجاج، والصناعات الكيميائية هي الصناعات التي يجب تطويرها لرفع عدد منتجاتها القابلة للتصدير، مادام أنها الأكثر مساهمة في تحقيق القيمة المضافة.**

## المبحث الثالث: هيكل الصادرات خارج المحروقات

رغم أن قيمة الصادرات غير النفطية ضعيفة جدا من حيث القيمة، إلاّ أن ذلك لا يعني أنه يوجد فقط عدد قليل من المنتجات المصدرة. إن فحص المنتجات المصدرة يسمح لنا بتمييز المنتجات ذات الصادرات المهمة مقارنة بغيرها.

**المطلب الأول: تطوّر قيمة الصادرات خارج المحروقات:** من أجل التحليل الدقيق للصادرات الجزائرية فإنه يجب استبعاد تأثير المحروقات، فمع أن نسبة الصادرات غير النفطية ضمن هيكل الصادرات كانت 6,16% في أحسن الأحوال، إلاّ أن ذلك لا يجب أن يُخفي تطوّر قيمتها، والجدول التالي يبين ذلك:

**الجدول 4: تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات للفترة 2000- 2016** الوحدة: مليون دولار أمريكي

| البيانات | 2000 | 2006 | 2007 | 2010 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات خارج المحروقات | 612 | 1184 | 1332 | 1526 | 2165 | 2582 | 2060 | 1780 |
| % إلى إجمالي الصادرات | 2,77 | 2,16 | 2,21 | 2,67 | 3,28 | 4.11 | 5,46 | 6,16 |

**المصدر: تم** حسابها من بيانات التجارة الخارجية للمديرية العامة للجمارك على موقعها www.douane.gov.dz/

رغم ضعف نسبة الصادرات خارج المحروقات إلاّ أن قيمتها عموما كانت تتطوّر، حيث ارتفعت من 612 مليون دولار سنة 2000 إلى 1,1 مليار سنة 2006، ثم إلى 2,1 مليار دولار سنة 2013 و2,5 مليار دولار سنة 2014 إلى 2,06 مليار دولار سنة 2015، أي بمعدل نمو سنوي متوسط مقدّر بـ 18% رغم انخفاض قيمتها في سنة 2016، يعني ذلك أنه يمكن تطويرها في حالة انتهاج سياسة صناعية وتجارية مناسبة.

إن الاعتماد على المحروقات في تحقيق الفوائض المالية، لا يعني عجز باقي القطاعات عن توليد تلك الفوائض في حالة تنميتها؛ فقطاع الصناعات التحويلية يضم عددا من الفروع والمنتجات التي لا تتميّز بنفس الوضع، لهذا فإن تحليل بنية الصادرات بشكل أدق على مستوى كل صناعة، يسمح بتحديد الفروع والمنتجات التي يمكن تنميتها، لتصبح صادرات مقبولة في الأسواق الدولية.

**المطلب الثاني: تطوّر مساهمة الفلاحة وبعض الصناعات التحويلية المهمة في الصادرات:** رغم ضعف قيمة الصادرات من دون المحروقات إجمالا، إلاّ أنّ التحليل على مستوى القطاعات، يُظهر أن بعضها يساهم أفضل من غيره، ويمكن الاعتماد عليها في ترقية الصادرات وتحسين المداخيل منها، وهذا ما يُظهره الجدول التالي:

**الجدول 5: مساهمة الفلاحة وبعض الصناعات التحويلية في الصادرات خارج المحروقات** الوحدة: مليون دينار جزائري

| | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % |
| الفلاحة والصيد | 2721.7 | 1,93 | 3719,7 | 2,57 | 4981,9 | 3,38 | 4571,4 | 2,33 | 5519,2 | 2,99 |
| ص.ح.م.م.ك | 9549,9 | 6,79 | 6666,9 | 4,61 | 4692,7 | 3,18 | 3436,0 | 1,75 | 3784,7 | 2,05 |
| مواد البناء والزجاج | 2701,5 | 1,92 | 1837,0 | 1,27 | 2182,2 | 1,48 | 1656,5 | 0,84 | 1427,0 | 0,77 |
| الكيمياء والمطاط | 97454,5 | 69,36 | 110866,8 | 76,80 | 107644,9 | 73,83 | 164157,2 | 83,94 | 155111,1 | 84,17 |
| الصناعات الغذائية | 23837,1 | 16,97 | 21263,7 | 14,73 | 27644,9 | 18,79 | 21751,5 | 11,12 | 18440,9 | 10,00 |

**المصدر:** تم حسابها اعتمادا على بيانات

ONS: « Evolution des échanges extérieures de marchandises de 2005 à 2015 », collections statistiques N° 201, Série E : statistiques Economiques N° 88, 2016. P.97.

إن التحليل في مستوى أدق، يوضّح أن صناعة الكيمياء، والمطاط تسيطران على الصادرات خارج المحروقات بأكثر من 70% وهما صناعتان تحويليتان مهمتان في الأسواق الدولية، خاصة في بعض فروعهما. وعليه، فاستغلال النفط في منتجات تحويلية هو أفضل من تصديره مادة خاما، وهذا ما لم تستطع الجزائر تحقيقه بسبب ضعف المؤسسات الصناعية ضمن القطاع. تلي صناعة الكيمياء، الصناعات الغذائية التي شكّلت صادراتها أيضا نسبة مهمة من الصادرات غير النفطية، مع أن أهميتها تراجعت خلال الفترة الممتدّة بين2011-2015 لصالح الصناعات الكيميائية، رغم أن مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة الصناعية كانت أكبر من صناعة الكيمياء والمطاط، إلاّ أن نسبة صادراتها كانت أقل، ويُفسر ذلك، أن منتجات القطاع مُوجهة توجيها أكبر للسوق المحلية وليس الخارجية عكس المنتجات الكيميائية. إن من بين أسباب صعوبة تصدير المنتجات الغذائية، ضعف جودتها، حيث أن السلطات العمومية لم ترفع من مستوى المتطلبات المعيارية، والحواجز، والشروط التقنية داخل السوق المحلية. فالمؤسسات الوطنية لم تكن مُجبرة على رفع مستوى جودة منتجاتها، وتكييفها للمعايير الدولية المفروضة. ومثالنا في ذلك؛ المعايير المطبقة في الصناعات الغذائية في المستوى العالمي، إذ تشكّل أهم عائق أمام دخول المنتجات الغذائية الجزائرية إلى عدد كبير من الأسواق الأجنبية.[22]

وتعاني المنتجات الفلاحية نفس المشكل؛ فضعفها من حيث الكميات المنتجة، والجودة يجعلها غير قادرة على التواجد في الأسواق الدولية، وهذا ما يُفسر تناقض نسبة مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية مقارنة بنسبة مساهمتها في الصادرات، فالصناعات الجلدية والنسيجية رغم ضعفها في تحقيق الثروة، إلاّ أن مساهمتها في الصادرات مجتمعة كانت أكبر من مساهمة القطاع الفلاحي. وتبقى الصناعات المعدنية ضعيفة على مستوى الصادرات، ما يُؤكد أن سعي الجزائر نحو تنمية الصادرات خارج المحروقات لم يُترجم فعليا من خلال تبني سياسة صناعية واضحة الأهداف والآليات، ولكن التحليل في مستوى المنتجات، قد يُظهر نتائج مختلفة.

**المطلب الثالث: المنتجات الأكثر تصديرا خارج المحروقات وخارج المنتجات الأولية:** إن التحليل في مستوى الصناعات، أظهر نتائج أفضل من التحليل في المستوى الكلي للقطاعات. وبالتالي، فإن التحليل في مستوى المنتجات، سيعطي نتائج أفضل من التحليل في مستوى الصناعات، وهذا ما سنحاول إظهاره من خلال الجدول 6.

**الجدول 6: المنتجات الأكثر تصديرا خارج المحروقات خلال الفترة 2011-2015** الوحدة: مليون دينار جزائري

| البيـــــانـــــات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| اللبن ومنتجات الألبان (ما عدا الزبدة والجبن) | 59,6 | 174,4 | 389,9 | 313,4 | 260,9 |
| الأسماك الطازجة ، مبردة أو مجمدة | 19,9 | 18,5 | 118,5 | 96,0 | 126,9 |
| القشريات والرخويات واللافقاريات المائية | 396,7 | 378,4 | 321,6 | 426,9 | 491,2 |
| الخضروات الطازجة والمبردة ، المصبرة والمجففة | 676,6 | 1144,2 | 2097,8 | 697,3 | 1237,2 |
| الفواكه (باستثناء البذور الزيتية) طازجة أو مجففة | 1857,0 | 2080,7 | 2408,3 | 3048,5 | 3543,2 |
| عصير الفواكه لا تحتوي على الكحول | 114,4 | 39,2 | 62,6 | 113,5 | 235,3 |
| سكريات والدبس والعسل | 19596,2 | 16774,0 | 22110,5 | 17949,5 | 15328,2 |
| منتجات ومحضرات غذائية | 47,5 | 581,9 | 1226,9 | 506,9 | 538,1 |
| الأسمدة الخام (ماعدا المنتمية للقسم 56) | 9385,9 | 12009,4 | 7754,2 | 7504,0 | 9723,3 |
| المنتجات الكيميائية غير العضوية وأكاسيد وأملاح | 30108,8 | 35412,4 | 25279,5 | 48105,5 | 51516,5 |
| أصباغ ودهانات ومنتجات ذات صلة | 146,6 | 49,5 | 35,3 | 97,0 | 164,3 |
| منتجات طبية وصيدلانية (ما عدا القسم 542) | 2,1 | 3,0 | 98,7 | 12,3 | 18,8 |
| أدوية للطب البشري والبيطري | 66,1 | 138,4 | 179,9 | 134,3 | 234,2 |
| أسمدة (ما عدا الأسمدة الخام) | 707,3 | 740,9 | 2254,2 | 22867,2 | 42795,8 |
| الصلال والجلود المحضرة | 2342,8 | 1919,6 | 2090,9 | 2191,0 | 1748,8 |
| منتجات من الفلين | 374,1 | 261,4 | 217,9 | 303,2 | 263,8 |
| ورق وورق مقوى مقطع | 232,6 | 289,5 | 632,2 | 335,9 | 569,8 |
| المنتجات المعدنية المصنعة | 226,8 | 349,6 | 563,6 | 694,7 | 309,1 |
| الزجاج | 1983,8 | 1645,6 | 1839,0 | 1431,2 | 1377,4 |
| الصلب والحديد الأسفنجي ، مسحوق الحديد والصلب | 1032,2 | 1125,2 | 906,5 | 607,5 | 434,7 |
| أجهزة وأدوات الهندسة المدنية والبناء | 276,7 | 305,8 | 164,3 | 252,7 | 103,5 |
| مضخات السوائل | 28,6 | 54,5 | 26,9 | 8,5 | 26,6 |
| أجهزة التدفئة والتبريد | 72,2 | 60,5 | 61,9 | 16,6 | 12,1 |
| مضخات (ما عدا السوائل) ضواغط الهواء والمراوح | 99,6 | 60,3 | 73,3 | 42,2 | 68,7 |
| معدات المناولة الميكانيكية وقطع | 32,7 | 17,8 | 13,8 | 0,6 | 18,2 |
| الصنابير والصمامات وما شابهها | 31,8 | 44,7 | 93,1 | 55,5 | 33,8 |
| أجهزة المعالجة الذاتية للمعلومات | 22,7 | 15,2 | 15,4 | 11,8 | 8,6 |
| أجهزة التلفزيون وإن كانت مركبة مع أجهزة أخرى | 45,8 | 5,5 | 0,9 | 0,9 | 16,5 |
| معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجزائها | 83,0 | 21,65 | 3,5 | 61,2 | 13,9 |
| أجهزة لإنتاج وتحويل الطاقة | 3,5 | 4,4 | 2,4 | 6,1 | 0,5 |
| آلات وأجهزة كهربائية | 49,2 | 89,6 | 9,6 | 38,1 | 65,7 |
| الطائرات والمعدات ذات الصلة | 5,9 | 0,0 | 373,2 | 170,7 | 486,2 |
| السفن والقوارب والهياكل العائمة | 1,1 | 227,9 | 0,0 | 0,0 | 597,8 |
| أجهزة وأدوات القياس والمراقبة | 116,1 | 64,6 | 155,2 | 127,7 | 180,9 |
| منتجات بلاستكية | 170,8 | 290,9 | 359,6 | 195,5 | 186,7 |

**المصدر:** تم تجميع بياناته من

ONS « Evolution des échanges extérieures de marchandises de 2005 à 2015 », collections statistiques N° 201, Série E : statistiques Economiques N° 88, 2016. PP.125-133

رغم ضعف الصناعات الميكانيكية من حيث القيمة المضافة ، ومن حيث الصادرات ، إلاّ أن الجدول 6 يبيّن أن هناك العديد من منتجاتها هي محل تصدير ، كما أنها منتجات تكنولوجية ذات طلب مهم في الأسواق الدولية ، مثل: أجهزة إنتاج وتحويل الطاقة ، آلات وأجهزة كهربائية ، الطائرات والمعدات ذات الصلة ، السفن والقوارب والهياكل العائمة ، أجهزة وأدوات القياس والمراقبة. كما نلاحظ أن الصادرات من القطاع الصناعي ، هي أكثر من القطاع الفلاحي ، رغم أن هذا الأخير أظهر كفاءة أعلى من حيث القيمة المضافة. يُؤكد الجدول أنه لا يجب الحكم على أهمية القطاع في الصادرات من خلال دراسته كوحدة واحدة ، بل يجب النظر إلى فروعه ومنتجاته نظرة منفصلة ، لأن التصدير يخص المنتجات وليس

القطاع كله. ونجد أن الصادرات المهمة تنوّعت بالنسبة لكل القطاعات، ولكن تركزت تركيزا أكبر في الصناعات الغذائية، والصناعات الميكانيكية، والصناعات الكيميائية.

**من خلال التحليل السابق تتأكد أن الصناعات الغذائية والصناعات الكيميائية وأيضا الصناعات الميكانيكية، هي الصناعات التي يجب تطويرها لدعم منتجاتها المصدرة، وأيضا رفع عدد المنتجات التي يجب تصديرها ضمن نفس الفروع، في حين كانت صناعة الزجاج ومواد البناء (والتي أظهرت كفاءة سابقا) كانت ضعيفة.**

**المبحث الرابع: المنتجات الدينامكية في الأسواق الدولية ودور الدولة في دعمها**

أظهر التحليل السابق أن بعض منتجات الصناعات الغذائية، والميكانيكية، والكيميائية كانت أهم من غيرها من حيث القيمة، ولكن، هل تُظهر تلك المنتجات كفاءة في الأسواق الدولية؟ ومنه، يصبح دور الدولة هو دعم المنتجات المُصدرة عموما ولكن دعما خاصا بتلك التي تكون أكفأ في الأسواق الدولية، والتي يعني أنها استطاعت مواجهة المنافسة الدولية، ومنه الفروع الصناعية التي تنتمي إليها.

**المطلب الأول: المنتجات الدينامكية في الأسواق الدولية:** تقاس الكفاءة في الأسواق الدولية، أو ما يصطلح عليه بالكفاءة التجارية، بعدة مؤشرات منها؛ الميزة النسبية الظاهرة، ومعدل نمو الصادرات، ومعدل نمو حصة الصادرات في الصادرات العالمية.

**الفرع الأول: الميزة النسبية الكامنة لبعض المنتجات المصدرة:** في الأصل يتم حساب الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات الجزائرية المصدرة، والمنسوبة إلى إجمالي الصادرات الوطنية والعالمية، ولكنها في بحثنا أظهرت أن عددا قليلا منها فقط يتمتّع بميزة نسبية، وهي المواد والمنتجات الأولية. استبدلنا مؤشر الميزة النسبية الظاهرة بالميزة النسبية الكامنة، إذ سنقارن صادرات المنتج بإجمالي صادرات الفرع الذي ينتمي إليه وليس بإجمالي الصادرات، لأن المنتج ينافس نفس المنتج داخل الفرع في المستوى الدولي وليس كل المنتجات. إن حساب الميزة حسب الصيغة المعدّلة يكشف بشكل أفضل عن المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية كامنة، ومنه يمكن عدّها المنتجات ذات الأولوية في تنمية مزاياها التنافسية تنمية أكبر.

تعطى علاقة الميزة النسبية الكامنة كالتالي: حيث أن:

Potential Comparative Advantage : PCA

xiw، :xij هي صادرات المنتج بالنسبة للعالم وللبلد

$$PCA = \frac{xij/_{xkj}}{xiw/_{xkw}}$$

على التوالي.

xkj، xkw: هي صادرات الفرع بالنسبة للعالم وللبلد على التوالي.

نعرض في الجدول 7 بعض المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية كامنة كما يلي:

**الجدول 7: المنتجات المصدرة التي تتمتع بميزة نسبية كامنة**

| SH4 | المنتجات | الميزة | SH4 | المنتجات | الميزة |
|---|---|---|---|---|---|
| 0403 | مخيض اللبن والزبادي | 15,02 | 5801 | نسيج الأقمشة وقطيفة ، ، ، | 62,53 |
| 1515 | الدهون النباتية وجزئياتها | 5,11 | 6304 | منتجات التأثيث | 2,95 |
| 1703 | دبس تكرير السكر | 21,03 | 6303 | ستائر خارجية وداخلية | 1,046 |
| 1804 | زبدة الكاكاو | 8,96 | 6301 | أغطية | 7,82 |
| 1902 | المعكرونة والكسكسي | 4,55 | 6405 | الأحذية | 7,36 |
| 2009 | الفاكهة والخضار ، عصائر | 1,62 | 6406 | أجزاء من الأحذية | 5,39 |
| 2002 | طماطم محضرة ومصبرة | 2,17 | 6809 | منتجات من الجص | 8,38 |
| 2005 | فواكه أخرى محضرة ومصبرة | 1,13 | 6908 | البلاط ، الفسيفساء | 1,98 |
| 2202 | مياه م. مياه غازية مسكرة | 4,77 | 6910 | أحواض ، حمامات | 3,68 |
| 2403 | بدائل التبغ المصنعة وغيرها | 1,60 | 7005 | تقويم الزجاج ، ، ، | 5,43 |
| 2401 | التبغ غير المصنع | 1,73 | 7013 | زجاجيات المائدة | 1,041 |
| 3004 | مخاليط دواء في جرعة | 1,04 | 7207 | أنصاف من الحديد أو الصلب | 1,22 |
| 3003 | مخاليط دواء ليست في جرعة | 1,49 | 7210 | منتجات مطلية من حديد | 1,145 |
| 3102 | أسمدة أزوتية معدنية | 2,56 | 7304 | أنابيب مجوفة حديد أو صلب | 2,06 |
| 3307 | مستحضرات التجميل ، ، ، | 2,45 | 7305 | أنابيب وخراطيم أخرى | 3.85 |
| 3303 | عطور الحمامات | 2,12 | 8207 | الأدوات اليدوية والميكانيكية | 2,51 |
| 3301 | الزيوت العطرية | 6,21 | 8307 | أنابيب مرنة من معادن عادية | 13,20 |
| 3401 | الصابون ومواد الغسيل | 3,22 | 8431 | أجزاء آلات ، ، ، | 7,60 |
| 3814 | مزيلات الطلاء | 14,06 | 8413 | مضخات السوائل ، ، ، | 1,38 |
| 3923 | منتجات التعبئة والتغليف | 5,32 | 8421 | أجهزة الطرد المركزي ، ، ، | 1,13 |
| 3920 | شرائط البلاستيك | 1,10 | 8415 | مكيفات الهواء | 1,45 |
| 4011 | إطارات هوائية مطاطية | 2.15 | 8481 | حنفيات والأنابيب ، ، ، | 1,31 |
| 4012 | الإطارات الصلبة | 1,23 | 8477 | آلات استعراض المفصل | 1,95 |
| 4013 | الأنابيب الداخلية مطاطية | 1,88 | 8425 | رافعات ، بكرات ، ، ، | 4,33 |
| 4105 | جلود الأغنام وغيرها من الجلود | 31.21 | 8412 | محركات أخرى ، ، ، | 3,81 |
| 4503 | جلود الأغنام المدبوغة | 1,425 | 8414 | مروحة الهواء ومضخات ، ، ، | 1,18 |
| 4501 | الفلين الطبيعي | 1,38 | 8411 | توربو الطائرات وأخرى | 1,50 |
| 4502 | ألواح الفلين الطبيعي | 1,35 | 8422 | غسالات الأطباق ، ، ، | 2,20 |
| 4819 | صناديق تعبئة من ورق مقوى | 3.52 | 8424 | تطبيقات ميكانيكية ، ، ، | 5,01 |
| 4823 | الورق المقوى ،ورق الترشيح | 3,28 | 8447 | آلات النسيج | 1,14 |
| 4820 | سجلات ، دفاتر الطلبات | 2,64 | 8474 | آلات الفرز المنتجات المعدنية | 1,01 |
| 4818 | ورق الحمام ، المناديل ، ، ، | 1,66 | 8438 | آلات إعداد الأطعمة والمشروبات | 2,89 |
| 5705 | سجاد وأغطية الأرضيات | 10,31 | 8506 | البطاريات الأساسية | 12,09 |
| 8716 | مقطورات وشبه مقطورات | 2,65 | 8536 | أجهزة للتحويل ، ، ، ، | 1,20 |
| 8702 | سيارات النقل الجماعي للأشخاص | 8,82 | 8544 | أسلاك معزولة | 8,61 |
| 8704 | شاحنات نقل البضائع | 1,60 | 8507 | مراقم كهربائية | 3,17 |
| 8803 | قطع غيار الطائرات | 1,89 | 8511 | محركات ، شمعات الإشعال | 1,38 |
| 9028 | إمدادات الغاز و الكهرباء | 7,11 | 8502 | مجموعات توليد الكهرباء | 5,27 |
| 9015 | أدوات للأرصاد الجوية ، ، ، | 33,68 | 8515 | الليزر ، شعاع الفوتون ، ، ، | 2,84 |
| 9026 | أجهزة قياس الغازات ، ، ، | 1,30 | 8548 | أجزاء من الآلات الكهربائية | 31,88 |
| 9014 | بوصلات الاتجاه ، ، ، | 1,25 | 8609 | حاويات الشحن | 1,44 |
| 9023 | آلات وأجهزة لأغراض توضيحية | 1,86 | 8701 | جرارات | 6,08 |
| 9405 | قطع غيار مركبات بالمحركات | 1,29 | 8708 | مصابيح وأجهزة إنارة | 2,59 |

**المصدر**: تم حساب الميزة بالاستناد إلى الصيغة السابقة وبيانات التجارة الدولية من موقع مركز التجارة الدولية

http://tradecompetitivenessmap.intracen.org/TP_TP_CI.aspx

يوضح الجدول أن هناك الكثير من المنتجات التي تتمتع بميزة كامنة، إذ تتميّز تلك المنتجات، ورغم ضعف قيمة صادراتها، بأنها مهمة في مستوى الفرع الذي تنتمي إليه في الأسواق الدولية. إن رفع قيمة صادرات تلك المنتجات بتشجيع المؤسسات على التصدير أكثر، سيرفع من قيمتها. ومنه، تتحسّن قيمة الصادرات خارج المحروقات. حين تشمل المنتجات ذات الميزة الكامنة منتجات مهمة ضمن الصناعات الميكانيكية، مثل؛ شاحنات نقل البضائع، قطع غيار الطائرات، إمدادات الغاز والكهرباء، أدوات للأرصاد الجوية، أجهزة قياس الغازات، بوصلات الاتجاه، مجموعات توليد الكهرباء، أجزاء من الآلات الكهربائية، قطع غيار مركبات بالمحركات وغيرها، وهي منتجات دينامكية في التجارة الدولية، لأنها ذات محتوى تكنولوجي متوسط وعال. كما تضم الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية أيضا منتجات عديدة ذات ميزة كامنة، يمكن دعم مكانتها في الأسواق الدولية، ومنه زيادة قيمة صادراتها.

**الفرع الثاني: معدل نمو الصادرات ومعدل نمو حصة الصادرات:** يشير معدّل نمو الصادرات إلى جهود المؤسسات لزيادة قيمة صادراتها من ناحية، وإلى تقبّل الأسواق الدولية لتلك المنتجات من ناحية أخرى. ويقاس معدل نمو الصادرات بتغيّر قيمتها خلال خمس سنوات، ويُحسب المعدّل بالمعادلة التالية:

$$\left(\left(\frac{x_{di}^{t}}{x_{di}^{t0}}\right)^{1/t-t0} -1\right)*100$$

حيث أن:

x: قيمة الصادرات للبلد d للصناعة (المنتجات) i

to: السنة الأولى

t: السنة الخامسة

ويشير معدّل نمو الحصة في الصادرات العالمية إلى أهمية الصادرات حصةً وليس قيمةً في الصادرات العالمية، وبالتالي تحسّن التنافسية في الأجل الطويل، لأنه قد تزيد قيمة الصادرات ولكن تتراجع حصتها من الصادرات العالمية. ويؤكّد معدل نمو حصة الصادرات على المزايا التي يملكها المنتَج، وبالتالي قوته التنافسية. كما يُقاس معدّل نمو حصة الصادرات لمدة خمس سنوات بالمعادلة التالية:

$$\left(\left(\frac{x_{di}^{t}}{x_{wi}^{t0}}\right)^{1/t-t0} -1\right)*100$$

حيث أن:

$x_{di}$: حجم الصادرات للبلد d للصناعة (المنتجات) i

$x_{wi}$: حجم الصادرات العالمية للصناعة i

to: السنة الأولى

t: السنة الخامسة

يوضّح الجدول التالي المعدلّين بالنسبة لبعض المنتجات المصدرة.

**الجدول 8: معدل نمو الصادرات ومعدل نمو حصة لبعض الصادرات الجزائرية 2015**

| SH4 | المنتجات | معدل نمو الصادرات | معدل نمو الحصة في الصادرات العالمية |
|---|---|---|---|
| 0403 | مخيض اللبن والزبادي | 45 | 47 |
| 0401 | ألبان وقشدة مركزة ومحلات | 63 | 67 |
| 2007 | مربى البرتقال | 37 | 33 |
| 2009 | الفاكهة ، الخضار ، عصائر | 10 | 14 |
| 2106 | محضرات غذائية | 35 | 31 |
| 2005 | فواكه أخرى محضرة ومصبرة | 45 | 40 |
| 2209 | الخل بدائل الخل | 6 | 4 |
| 3004 | مخاليط دواء في جرعة | 29 | 29 |
| 3006 | منتجات صيدلانية ، ، ، | 50 | 49 |
| 3102 | أسمدة أزوتية معدنية | 64 | 60 |
| 2515 | الرخام والحجر الجيري | 25 | 38 |
| 2517 | حجارة وحصى موجهة للبناء | 20 | 19 |
| 6908 | السيراميك ، البلاط والفسيفساء | 197 | 192 |
| 8531 | أجهزة كهربائية للتطبيقات الصوتية والبصرية | 4 | 1 |
| 8537 | ألواح متعددة المفاتيح | 38 | 33 |
| 8512 | إضاءات كهربائية للمساحات | 21 | 13 |
| 8544 | كابلات وأسلاك معزولة | 15 | 13 |
| 8542 | الدوائر المتكاملة إلكترونية | 13 | 7 |
| 8539 | مصابيح كهربائية | 239 | 301 |
| 8523 | دعائم وسائل الإعلام لتسجيل الصوت | 51 | 55 |
| 8543 | آلات وتجهيزات كهربائية ، ، | 68 | 68 |
| 9030 | أجهزة تحليل الطيف | 62 | 62 |
| 9032 | أدوات تنظيم السيطرة التلقائية | 54 | 55 |
| 9026 | قصب السكر ، الشمندر | 21 | 18 |
| 1704 | سكريات متنوعة | 38 | 36 |
| 1702 | عجائن غذائية كسكس | 126 | 123 |
| 1902 | محضرات من الدقيق والنشاء وخلاصة الشعير | 84 | 82 |
| 1901 | آلات ذات وظائف فردية ، ، | 114 | 108 |
| 8479 | محركات أخرى ، ، ، | 32 | 34 |
| 8412 | قطع غيار أجهزة الكمبيوتر ، ، | 37 | 38 |
| 8482 | معدات العجلات غير كهربائية | 23 | 27 |
| 8467 | الآلات والمعدات المخبرية ، ، ، | 157 | 158 |
| 8419 | قطع غيار مركبات بالمحركات | 11 | 11 |
| 8708 | أجزاء من الطائرات | 90 | 89 |
| 8803 | | 179 | 166 |

**المصدر**: تم تجميع بيانات المعدّلين (ولم يتم حسابهما) من موقع مركز التجارة الدولية

http://www.trademap.org/Product_SelProductCountry.aspx?nvpm

يُظهر الجدول العديد من المنتجات التي تتمتع بمزايا تنافسية ، وقادرة على المواجهة في الأسواق الدولية ؛ فعادة ما يعكس مستوى تطوّر الاقتصاد نوع المنتجات المصدرة ، وبالتالي نجد أن معظم المنتجات المُصدرة من طرف الجزائر - الدولة النامية -هي منتجات بسيطة وضعيفة المحتوى التكنولوجي ، ومع ذلك هناك منتجات مهمة تنتمي للصناعات الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية. وتزيد أهمية المنتجات إذا كانت موجودة في أسواق توسعيّة ، أي ؛ في الأسواق التي يكون فيها الطلب على تلك المنتجات متزايدا.

**إذا فالصناعات الأولى بالتطوير من أجل رفع قيمة صادراتها، هي بعض فروع الصناعات الغذائية، والصناعات الميكانيكية، وصناعة مواد البناء، والتي كانت منتجاتها دينامكية. ورغم أن صادرات الصناعات الكيميائية كانت**

**مهمة في الصادرات الجزائرية، إلاّ أن أهميتها تراجعت في الأسواق الدولية، إلاّ في بعض المنتجات مثل الأسمدة.**

**المطلب الثاني: دور الدولة في دعم الفروع المهمة لتنويع الاقتصاد والصادرات**

يتمثل دور الدولة من أجل التنويع في الصادرات، وتقليل الاعتماد على النفط لتحقيق المداخيل في اتخاذ مجموعة من السياسات التي تكون كفيلة بتحقيق الهدف. حيث يجب أن تصب تلك السياسات الجزئية في دعم الصناعات الوطنية لتحسين تنافسيتها. وإن أهم تلك السياسات حسب ما تم التطرق إليه في المبحث الأول، تتمثل فيما يلي:

- استهداف الفروع الإنتاجية المهمة التي تم تحديدها في هذه الدراسة عن طريق تشجيع الاستثمار فيها من خلال تحسين مناخ الاستثمار.
- تحسين المستوى التكنولوجي الذي يسمح بخلق دينامكية ابتكاريه في الفروع المستهدفة.
- تثمين رأس المال البشري في القطاع الإنتاجي للرفع من مستوى إنتاجيتها.

**الفرع الأول: الاستهداف القطاعي وتشجيع الاستثمارات:** حسب هذا البحث، يجب استهداف المنتجات التي تمت دراستها واستهداف الصناعات المرتبطة بها، لتكون ذات أولوية لتنمية الصادرات. ويكون الاستهداف عن طريق توجيه الاستثمارات للفروع المختارة، وتوفير الحماية لها لدعم الصادرات، وتوفير المناخ المناسب من أجل رفع إنتاجيتها، وذلك بتوجيه وتفعيل المحدّدات المهمة خاصة التكنولوجيا، والعمالة الماهرة لخلق مزايا تنافسية وطنية، وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية. ولكن، حتى يكون الاستهداف صحيحا فإنه لا يجب اختيار القطاعات أو الصناعات أو الأنشطة على أساس انخفاض أسعار عوامل الإنتاج من أجل تحقيق التنافسية السعرية، أو تلك التي تكون معرّضة للزوال نتيجة لتدهور مكانتها في التجارة الدولية[23]، بل على أساس المحدّدات التي تضمن تحقيق مزايا تنافسية مستدامة وهي التكنولوجيا ورأس المال البشري.

وتمثّل المؤسسات المصغرة (والتي تشغل أقل من 10 عمال ) 90% من النسيج الصناعي الوطني. ويتركّز معظمها في قطاع التوزيع. ومفتاح التنمية يكمن في كمية ونوعية المؤسسات التي تعمل داخل الاقتصاد،[24] ولهذا يحتاج الاقتصاد الجزائري من أجل خلق نسيج صناعي، وقاعدة إنتاجية تشجيع خلق المؤسسات التي تساهم في زيادة المداخيل، وخلق الثروة داخل السوق المحلية أو من خلال الأسواق الخارجية. ولا يتعلق تشجيع الاستثمار بالاستثمارات المحلية فقط، فالتأثيرات الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث نقل التكنولوجيا، وتأهيل العمالة المحلية تعتبر جد مهمة. إن المشاريع المشتركة أو المملوكة بالكامل للأجانب وعند إقامتها في محيط جغرافي اقتصادي معين، ستخلق حولها أو تكون ضمن مجموعة شركات محلية تتعامل معها سواء في مجال التعاقد من الباطن لإنجاز بعض الأنشطة، أو من خلال التعامل مع موردين محليين ومتعاملين آخرين والذين سيكتسبون الخبرة في مجال الخضوع للشروط، والمعايير الدولية والأكثر صرامة من المعايير المحلية، مما يسمح لهم بزيادة فعاليتهم وكفاءتهم.

وتُعدّ الجزائر من دول المغرب العربي التي عرفت تحسينات مهمة في مناخ الأعمال لسنة 2017 لهذا اكتسبت 6 مراكز في الترتيب مقارنة بسنة 2016، مع أنها تبقى في مراكز متأخرة، إذ احتلت المرتبة 156 من مجموع 190 بلد.[25]

ومن بين التحسينات التي عرفها مجال الاستثمار؛ تشجيع بعض الفروع الصناعية منها: -صناعة الحديد والتعدين — اللدائن الهيدروليكية — التجهيزات الكهربائية والكهرومنزلية -الكيمياء الصناعية — الميكانيك وقطاع السيارات — الصيدلة — صناعة الطائرات — بناء السفن وإصلاحها — التكنولوجيا المتقدمة — صناعة الأغذية وغيرها، وذلك من خلال:

- إعفاءات مؤقتة لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي -الإعفاء من الرسم على النشاط المهني -منح تخفيض قدره 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية - إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية على التجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي يتم اقتناؤها، وعلى استثمارات البحث والتطوير التي يُنجزها القطاع الصناعي.

كما تضمن قانون الاستثمار لسنة 2016 [26] تدابير إضافية تتعلق معظمها بإعفاءات جبائية منها: -الإعفاء من الحقوق الجمركية التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار -

إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة والمقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار -الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من تاريخ الاقتناء ، وغيرها من الإجراءات التشجيعية.

إن تطبيق السياسات السابقة كفيل بتنمية الصناعات المستهدفة لأجل تنويع الاقتصاد. ومنه ، تنويع الصادرات والمداخيل ، وبالتالي فك الارتباط بقطاع المحروقات الذي يُلقي بانعكاساته السلبية على الاقتصاد الجزائري ، كلما انخفضت أسعاره في الأسواق الدولية.

**الفرع الثاني: بناء قدرات تكنولوجية:** يعدّ البحث العمومي الأكاديمي والتطبيقي نتاج إدارة فرق البحث من جهة ، وإدارة الدولة من جهة أخرى. لهذا فإن تدخّلها يجب أن يكون في المستوى الكلي ، أي ؛ يجب أن تكون سياسة التنمية التكنولوجية والابتكار الوطني ضمن الأولويات الوطنية ، ومنه يستلزم من أجل الوصول إلى الأهداف أن تكون تلك السياسة طويلة المدى ، فالنظرة المستقبلية يجب أن تحقق الأهداف التالية: [27]

- تحديد الأهداف بوضوح للخطط المرغوبة للتنمية التكنولوجية والقابلة للتحقيق في المستقبل.

- تجميع الشركاء المعنيين بالتنمية التكنولوجية في شبكة فعّالة لتحويل الخطط إلى واقع.

ويكون تحقيق التنمية التكنولوجية من خلال توفير بنية تحتية تكنولوجية وضمان انتشارها داخل الاقتصاد ، كما سيتم توضيحه:

**أولا: توفير بنية تحتية تكنولوجية:** يعدّ تطوير البني التحتية التكنولوجية ، والعلمية مهمّا من أجل رفع مصادر عرض المعارف المتقدمة ، وتكون تلك البنى مادية مثل: أقسام البحث ، والمخابر داخل الجامعات ، ومراكز البحث المتخصّصة ، وتوفّر أجهزة وأدوات البحث...الخ ، وغير مادية مثل: الحظائر العلمية ، والأقطاب التكنولوجية ، والحاضنات[28]. ويتمثل هدف تلك الأقطاب والحظائر في تقديم مكان مشترك للمساعدة على إقامة المشاريع ، وخلق المؤسسات المبتكرة ، وتثمين أعمال ونتائج البحوث ونشرها بمساعدة التنظيمات العمومية ، أو الخاصة للبحث ، وأيضا الجامعات. وتعدّ الشركات التي تنتمي إلى الحظائر العلمية أكثر توجها نحو الابتكار وأكثر إنتاجية من الشركات الأخرى.

**ثانيا: ضمان انتشار التكنولوجيا داخل الاقتصاد:** لا يكفي أن يتم إنتاج التكنولوجيا في مراكز البحث ، بل يجب نشرها لتستفيد منها الصناعة وكامل الاقتصاد. ويتم هذا النشر من خلال: [29]

- اتفاقيات التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية ؛ حيث تنشئ بعض الدول "**صناديق دعم الصناعة**" لتحقيق هدف نقل التكنولوجيا من الجامعات ، ومراكز البحث إلى الصناعة بإيجاد تطبيقات لها ، لحل بعض مشاكل القطاع الصناعي ، أو في شكل منتجات جديدة أو مُطوّرة يستفيد منها كل المجتمع.

- وجود هيئات ، ومؤسسات لتنظيم وتسهيل عملية النقل من الجامعات ومراكز البحث إلى الصناعة.

**الفرع الثالث: تثمين رأس المال البشري في القطاع الإنتاجي:** يرتبط تثمين رأس المال البشري مباشرة بالقطاع الإنتاجي ، وبسوق العمل الذي يعدّ حلقة الوصل بينهما. والقطاع الإنتاجي في الجزائر يعاني من تسرب كبير لرأس المال البشري (الخارجي والداخلي)[30].

- الخارجي: ويتمثل في الكفاءات التي تهاجر أو التي لا تعود بعد استكمال تكوينها ، والمرتبط خاصة بالكفاءات الجامعية ؛

- الداخلي: ويرتبط بعدم تثمين رأس المال البشري الموجود (داخليا) ضمن القطاع الإنتاجي.

**أولا: التسرّب الخارجي للكفاءات:** تشير مختلف الإحصائيات إلى العدد الكبير للكفاءات الجزائرية المهاجرة إلى الخارج ، كما تُصنف الجزائر من بين الدول الأكثر فقدانا لكفاءاتها. وتتراوح نسبة الفقدان بين 4 %و8% من الكفاءات التي تتجه فقط إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي ، وقد قُدر عدد المهاجرين الجزائريين سنة 2013 بـ 1.763.789 مهاجر.[31] يؤثر التسرّب الخارجي لرأس المال البشري على الجانب الاقتصادي من حيث خسارة الإنفاق على التعليم ، وخسارة عدم استغلال المخرجات في النشاط الاقتصادي وفي المجال البحثي. فهجرة الكفاءات تمكّن الدول المستقبلة من

تقوية رصيدها العلمي على حساب الدول الموفدة. إن تزايد عدد المهاجرين من ذوي الكفاءات سيُفقد الاقتصاد إمكانياته في بناء قدراته العلمية ، والإنتاجية وبالتالي التنافسية ، هذا ما يستلزم توفير عوامل الجذب لعودة تلك الكفاءات ؛ رغم أن الجزائر تكوّن النخبة إلاّ أنها لا تستطيع الاحتفاظ بها ، فالحكومة هي المسؤول الأول عن هذا النزيف ، وهي عاجزة عن التكفّل بالشباب المتميزين ، والاستثمار في قدراتهم. وإذا كانت الجزائر لا تتحكّم في التسرب الخارجي ، فهل استغلت ما تبقى على المستوى الداخلي ؟

**ثانيا: التسرّب الداخلي للكفاءات**: يمكن أن نستدل على التسرّب الداخلي من خلال مؤشر البطالة حسب مستوى التأهيل ، والجدول التالي يُظهر ذلك:

**الجدول 9: توزيع البطالين حسب المستوى التعليمي للفترة 2010-2016** الوحدة: %

| البيانات | 2015 | 2016 |
|---|---|---|
| دون مستوى تعليمي | 3,6 | 2,6 |
| ابتدائي (ملم بالقراءة والكتابة) | 7,7 | 6,8 |
| متوسط | 13,4 | 10,6 |
| ثانوي | 10,1 | 9,5 |
| جامعي | 14,1 | 16,7 |

**المصدر:** جدول مركب.

ONS : Activité, Emploi, Chômage. Septembre 2015, N° 726.

ONS : Activité, Emploi, Chômage. Septembre 2016, N° 763.

يُظهر الجدول أن مستوى بطالة الأفراد الذين هم في مستوى التعليم الجامعي أعلى منه بالنسبة للثانويين ، وذوي التعليم المتوسط. وترتفع نسبة بطالة الجامعيين بالنّظر إلى من هم دون أي تعليم ، أو في المستوى الابتدائي. يعني ذلك ؛ أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما كانت فرص التشغيل أقل ، وهو ما يؤكد عدم الترابط بين النظام التعليمي والقطاع الإنتاجي ، مما يؤدي إلى انخفاض عائدات اكتناز المهارات بوجود عمال ذوي مهارات عالية دون توفر عمل لهم. إن نسبة 11,7% إلى 16% من الجامعيين المشغلين بين 2010 و2013 [32] ، تفسّر ضعف مستوى الأنشطة الاقتصادية الموجودة. كما تلخّص الوضعية السابقة عدم التوافق والتناقض بين سعي الجزائر إلى تخريج عدد كبير من المؤهلين علميا ، وعدم قدرتها على الاستفادة منهم في تنمية الاقتصاد. إن من أهم أسباب ذلك الوضع عدم مواءمة التكوين لحاجات المؤسسات (سوق العمل) ، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع بطالة الجامعيين في الوقت الذي تجد فيه المؤسسات صعوبة في الحصول على عمالة مؤهلة ، تساهم في تحسين تنافسيتها. إن نسبة المؤسسات الجزائرية التي تعاني من عجز في الكفاءات بلغت 37% سنة 2007 ، وهي من أعلى النسب في الدول العربية [33] فمن خصائص مخرجات التعليم الجامعي وجود فارق بين المكتسبات العلمية ، وما هو مجسّد في الواقع التطبيقي ؛ نظرا لنقص التطبيق ، كذلك لعدم اهتمام الطالب بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالشهادة التي تؤهله للحصول على وظيفة.

**الخاتمة:** إن البحث عن كيفية تنويع الصادرات لا يجب أن ينطلق من وضع الآليات التي تشجع المؤسسات على التوجّه نحو التصدير ، بل يجب أن ينطلق من تحديد الفروع ، ومنتجاتها التي تحقق كفاءة في السوق المحلية (القيمة المضافة) وفي الأسواق الخارجية (الدينامكية). وكان ذلك منطلق البحث. وعليه ، فقد خلص إلى **النتائج** التالية:

- يعتبر القطاع الفلاحي في المرتبة الثانية بعد المحروقات من حيث خلق الثروة ، ومع ذلك فإن مساهمته في الصادرات خارج المحروقات كانت ضعيفة ؛
- تساهم الصناعات الغذائية ، والصناعات الميكانيكية ، وصناعة مواد البناء ، والزجاج ، والصناعات الكيميائية مساهمة كبيرة في القيمة المضافة الصناعية من باقي الصناعات.

– تنتمي معظم أهم المنتجات المُصدرة إلى الصناعات الغذائية ، والصناعات الكيميائية ، والصناعات الميكانيكية.

– تتنوّع الصادرات الدينامكية في الأسواق الدولية بين مختلف الصناعات ، ولكن تتركّز في الصناعات الغذائية ، والصناعات الكيميائية ، والصناعات الميكانيكية.

ومنه ، فإن النتيجة العامة التي تُجيب على سؤال الإشكالية ، **هي أن تنمية الصادرات خارج المحروقات، والمواد الأولية لن يكون بالاستناد إلى قطاع معيّن، إذ تشمل جميع القطاعات منتجات مهمة، وفروعا إنتاجية مهمة سواء من حيث القيمة المضافة، أو من حيث قيمة الصادرات، أو من حيث تنافسيتها في الأسواق الدولية. ومع ذلك نجد أن معظم المنتجات المهمة تنتمي لفروع الصناعات الغذائية، والصناعات الكيميائية، والصناعات الحديدية، والمعدنية، والميكانيكية، والالكترونية، والكهربائية**. وتؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية ؛ حيث أن البحث أكد وجود فروع إنتاجية ، ومنتجات يمكنها المساهمة في تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري. والأكيد أنّ بحثا أكثر توسّعا ، سيُظهر عددا أكبر من الفروع والمنتجات.

ومن أجل تثمين فروع الصناعات السابقة نقدم **المقترحات** التالية:

- تبدأ تنمية القطاع الصناعي بضرورة إحداث التوازن بين الاستثمار في قطاع المحروقات والقطاع التحويلي.

- إن تنويع الصادرات لن يكون إلاّ بتنويع الإنتاج ، ولأنه من الصعب تحقيق الكفاءة في جميع القطاعات فإن الفروع التي يجب استهدافها هي تلك التي تحقق قيما مضافة عالية ، حيث تشكّل منتجاتها صادرات محتملة. ومنه ، يجب استهداف الفروع والمنتجات التي تمّ تحديدها في هذه الدراسة.

- إنّ زيادة عدد المنتجات المصدّرة ، يجب أن يكون برفع حجم الإنتاج الوطني من خلال دعم المؤسسات الرائدة في الفروع المستهدفة لتكثيف الإنتاج ، ورفع القدرات الإنتاجية ، ومنه حجم الصادرات ، وكذلك تسهيل الاستثمار بخلق مؤسسات جديدة من خلال تحسين بيئة الأعمال وتشجيع المنافسة بينها لإكسابها كفاءة ومزايا تنافسية.

- تنمية الأنشطة والفروع الداعمة للفروع المستهدفة لضمان إطار متكامل لبناء قدراتها الإنتاجية ، نحو تنمية بعض المنتجات الفلاحية الضرورية لبعض فروع الصناعات الغذائية.

- جذب الاستثمارات الأجنبية ، وتوجيهها نحو الفروع التكنولوجية التي تحتاج إلى التكنولوجيات الحديثة ، وإلى تطوير أنشطتها ، وأيضا اكتساب المهارات العالية ، مثل فروع الصناعات الميكانيكية ، والكهربائية التي يجب إعادة بعث نشاطها خاصة من خلال المشاريع المشتركة.

- تثمين المبادرات الفردية في الابتكار ، والتطوير في القطاع الإنتاجي ، ليس فقط من خلال التقريب بينها في المعارض ، ولكن بتقديم الدعم المادي للمؤسسات التي تتبنى فعلا تلك الابتكارات وتحوّلها إلى منتجات جديدة.

- اهتمام المؤسسات الوطنية بتأهيل عمالها واطلاعهم على المعارف والتقنيات الحديثة باستمرار ، خاصة في المراكز والمعاهد المتخصّصة.

## الهوامش


1. DIRECTION GENERALE DES DOUANES : « Statistiques du commerce extérieures de l'Algérie, période Année 2015 », P9. Sur le site http://www.douane.gov.dz consulté le 15 Mai 2017.

2. BANQUE D'ALGERIE: « Rapport Annuel 2015, Evolution économique et monétaire en Algérie ». Novembre 2016. P 61.
3. NEZEYS, Bertrand. (1994): « les politiques de compétitivités ». Ed. Economica, Paris, p68.

4. BOREL, F-X ; THEMEJIAN, k ; VELAY, P. «Débats récents de la politique commerciale stratégique ». Séminaire de politique commerciale internationale, Université Lumière, Lyon2, 2002/2003
5. - KRUGMAN, P. et autres (2009) : « Economie internationale ». 8ème édition, Ed. Pearson Education, France. pp 272,257.
6. - COHENDET, P.(2003) « Innovation et théorie de la firme » dans : encyclopédie de l'innovation. Economica. Paris. P.386
7. BOREL, F-X ET Autres. Op.Cit. P 37.
8. - NEZEYS, B. Op.Cit. P 69.
9. PORTER M E (1990): « L'avantage concurrentiel des nations ». Ed Inter Edition, 1990, Ed Française 1993, Paris. P.655.
10. PORTER M E. Op.Cit.

11. UNIDO (2013): The Industrial competitiveness of Nations. Competitive Industrial performance, Report 2012/2013. P5.
12. أحمد الكوّاز: "السياسات الصناعية". مجلّة سلسلة جسر التنمية ، العدد الثالث ، 8 فيفري 2010 ، ص ص 9-19.
13. UNIDO (2016) : « Rapport sur le Développement Industriel ».p33.
14. محمد عدنان وديع (2003) "القدرة التنافسية وقياسها". جسر التنمية العدد 24 ديسمبر ، إصدار المعهد العربي للتخطيط الكويت.ص ص1-16.
15. بن حمودة سكينة: "الصادرات الجزائرية خارج المحروقات". مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة ، العدد 14 ، 2000 ، ص ص 209-218.
16. عجة الجيلالي: "التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص". دار الخلدونية ، الجزائر ، 2007 ، ص203. عن الميثاق الوطني لسنة 1986 ، ص42.
17. Ministère des Finances : «Le Nouveau modèle économique de croissance ». www.mf.gov.dz/ consulté Mai 2017

18. BANQUE D'ALGERIE: Rapport Annuel, Evolution économique et monétaire en Algérie 2014. Juillet 2015 P 26.

19. تم حسابها من معطيات: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد". جامعة الدول العربية ، 2016 ، ص 462-464.
20. ¨ BANQUE D'ALGERIE: Rapport Annuel 2015. Op.Cit. 31-33.
21. ¨BANQUE D'ALGERIE: Rapport Annuel 2015. Op.Cit. 37-39.
22. ¨HARBIA, A. : » La compétitivité de l'entreprise algérienne en jeux. ». Revue, Economia, 4 Avril, 2009. www.andpme.org.dz
23. ¨NEZEYS, B. Op.Cit. P69-71.
24. ¨ LAMIRI, A.: « La décennie de la dernière chance, émergence ou déchéance de l'économie algérienne ? ». Ed. CHIHAB, Algérie, 2013.
25. ord bank group: « Doing Business, Equal opportunity for all ». 2017. P.5.
26. القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 3 أوت 2016 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 46.

27. COMMISSION ECONOMIQUE DES NATION UNIES POUR L'EUROPE: » Recueille des bonnes pratiques permettant de promouvoir un développement fondé sur le savoir ». Nations Unies, New York, Genève. 2008. p.4
28. MADIES, T. et PRAGER, J-C. : « Innovation et compétitivité des régions ». Ed. La documentation française. Paris. 2008. P.90
29. أحمد أبو الهجاء: "نقل العلوم والتكنولوجيا من الدول المتقدمة وأثره على النهضة العلمية ضمن: العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي ، الواقع والطموح. إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ومؤسسة عبد الحميد شومان ، الأردن. 2002 ، ص 323-344.

30. DJEFLAT, A : » L'Algérie, du transfert de technologie à l'économie du savoir et de l'innovation : trajectoire et perspectives ». Les cahiers du Cread, N° 100, 2012. pp. 71-94.
31. جامعة الدول العربية: "التقرير الإقليمي للهجرة الدولية ، الهجرة الدولية والتنمية". 2014 ، ص 14.
32. ONS. Collections Statistiques, Statistiques Sociales N° 185, Série S 2013, p.64.
33. NABNI: « Cinquantenaire de l'indépendance: Enseignements et vision pour l'Algérie de 2020 ». Rapport 2014. P. 137.
34. موقع مركز التجارة الدولي http://www.intracen.org/

35. OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES: « les comptes économiques de 2001 à 2015 ». Août 2016.

36. ONS: « Evolution des échanges extérieures de marchandises de 2005 à 2015 », collections statistiques N° 201, Série E : statistiques Economiques N° 88, 2016.
37. ONS : Activité, Emploi, Chômage. Septembre 2015, N° 726.
38. ONS : Activité, Emploi, Chômage. Septembre 2016, N° 763.